مجلة *أسيناگ* ⵓⵙⵉⵏⴰⴳ، عدد 6، 2011، ص 65-68

الدولة والمجتمع في العصر الموحدي

(518-668هـ/ 1125-1270م)

حظي العصر الموحدي باهتمام ملحوظ من قِبل العديد من الدارسين منذ بداية القرن العشرين، عندما نشر المستشرق المجري إگْناس گولدتسيهر ترجمة كتاب **أعز ما يطلب** للمهدي بن تومرت، وقدم له في مئة صفحة[1]. وتوالت الدراسات والأبحاث منذ ذلك الحين، من طرف باحثين عرب وفرنسيين وإسبان وإنجليز وغيرهم. ومن المغاربة الذين كان لهم اهتمام مبكر بالموحدين، الأستاذان الراحلان عبد الله گنون[2] ومحمد المنوني[3]. والأستاذ عبد الهادي التازي الذي أعدّ أول رسالة جامعية حقق فيها مصدراً من مصادر تاريخ الموحدين[4]، وهكذا إلى أن ظهر هذا الكتاب[5] للأستاذ الحسين أسگان[6].

يتناول موضوع الكتاب العصر الموحدي دولةً ومجتمعاً، على مدى قرن ونصف من الزمان، محاولاً الإحاطة بكبرى التحولات التي شهدها المغرب الوسيط في مجالات متعددة، سياسية واجتماعية وثقافية ودينية ولغوية...، ملتزماً في كل هذا بالدلالات التي كانت تحملها هذه المفاهيم في ذلك الوقت (الدولة، المجتمع، تَقبيلت...).

يتألف الكتاب من بابين وثمانية فصول، اهتم الباب الأول، بفصوله الأربعة، بالأسس العامة والبنيات الأساسية للدولة والمجتمع خلال العصر الموحدي، حيث تناول بلاد **سوس** (موطن المصامدة) من حيث الدلالة اللغوية والحدود الجغرافية والمعطيات الطبيعية والإنتاج الاقتصادي.

وتطرق للبنية السكانية للمجتمع المصمودي وخصوصيته الثقافية، بدءاً بشرح دلالة تسمية "إمْصمودن"، التي تعني بصفة عامة: المشتغلون بالزراعة والرعي[7]. وعرّف باللسان المصمودي، الذي يشار إليه عادة في المصادر باسم: اللسان الغربي، واستعماله في مجال الوعظ والتعليم والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، معرّجاً على لباس القوم (البرانس والأكسية والكرازي..) وعاداتهم وتقاليدهم الكثيرة، ومن أبرزها "أسماس" وهي الوليمة التي يتم عندها التحالف والتعاهد، وتصنع عند البيعة والعفو وعند انضمام قبيلة للحلف المصمودي.

---

[1]- Goldziher, Ignác, (1903), *Mohamed ibn Tumart et la théologie de l'islam dans le nord de l'Afrique au XIe siècle*, éd. Luciani, Alger.

[2]- گنون، عبد الله (1938)، *النبوغ المغربي في الأدب العربي*، تطوان، المطبعة المهدية.

[3]- المنوني، محمد (1950)، *العلوم والآداب والفنون على عهد الموحدين*، تطوان، معهد مولاي الحسن للأبحاث، المطبعة المهدية.

[4]- يتعلق الأمر بكتاب: *تاريخ المن بالإمامة على المستضعفين بأن جعلهم الله أئمة وجعلهم الوارثين*، لعبد الملك بن صاحب الصلاة، نال به دبلوم الدراسات العليا في التاريخ يوم 28 فبراير 1963، من كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، تحت إشراف محمد المختار العبادي. وصدرت طبعته الأولى عن دار الأندلس بيروت سنة 1964.

[5]- صدر ضمن منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، سلسلة الدراسات والأطروحات، رقم4، الرباط، مطبعة المعارف الجديدة، الطبعة الأولى، 2010، 391 صفحة. وهو في الأصل أطروحة جامعية نال بها المؤلف درجة دكتوراه الدولة من كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز، فاس، سنة 2001.

[6]- شغل منصب أستاذ التعليم العالي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية وبنمسيك (1985-2002)، ومنصب مدير أبحاث بمركز الدراسات التاريخية والبيئية بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية (2003-2005).

[7]- مفردها: أَمْصْمود (الصاد مشموم بزاي)، ومن معانيها: الراعي، والمُزارع...، فاللفظة مركبة تركيباً مزجياً من فعل: أَمْزْ (الزاي مفخّمة)، وتعني أمْسِك، ومن: أُمودْ، وهي البذور. وقد يكون الأصل: أَمْسّمُودْ أو: مْسّمُودْ (مْسْ=الرجل الذي يملك؛ مُدْ أو: أمُودْ=البذور) وتعنَي الناس الذين يملكون البذور، وتعوّدوا على زراعة الحبوب، أي الفلاّحين والمزارعين. لمزيد من التفاصيل، انظر: صدقي أزايكو، علي: "التأويل النسَبي (الجينيالوجي) لتاريخ شمال إفريقيا، هل يمكن تجاوزه؟" **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية**، الرباط،ع. 15، 1989-1990، ص.ص:9-34، (انظر ص. 26-28).

وأولى اهتماماً ملحوظاً للرباطات وآثارها في الحياة الدينية عند المصامدة (رباطا ماسة وشاكر مثلا)، موضحاً كيف أن صلاح الدولة الموحدية من صلاح رباطات المصامدة، التي كان لها الدور الكبير في طبع السياسة الرسمية لهذه الدولة بالطابع الديني. كما حظي المهدي بن تومرت بعناية خاصة من المؤلف منذ أن ظهرت عليه أمارات الولاية والصلاح، وصولاً إلى مسألة المهدوية ثم الإمامة، وأثر ذلك في التوجه العام للدولة.

توقف المؤلف مليّاً، في تحليله للأسس السوسيو-سياسية للدولة والمجتمع في العصر الموحدي، عند "طبقات الموحدين"، معرّفا بها ومصنّفاً إياها كما وردت في المصادر المختلفة، ومجسداً التراتبية العسكرية والإدارية في هرم يتربع الخليفة على قمته، ويجمع بين كل السلط الدينية والعسكرية والإدارية والسياسية، يليه "أهل الدار"، ثم "أهل العَشَرة"، و"أهل الخمسين". وتتشكل قاعدة الهرم من المستخدمين في وظائف السيف (القبائل والجند والرماة والغزاة والطبالة والحفّاظ...)، ومن المستخدمين في وظائف القلم (الطلبة والسكّاكون والحزّاب والمؤذنون). مبيناً مدى الحيف والجور اللذين وسما العلاقة بين القمة وبقية الهرم، ملمحاً إلى مساهمة ذلك في ما آلت إليه الدولة الموحدية من الضعف والانهيار، رابطاً في الوقت نفسه بين هذا الخلل وبين ما ستعرفه البنيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة، مثل انقسام المجتمع إلى كتلتين متمايزتين: كتلة الحكام وكتلة الرعية واتساع الفوارق بينها، وميل الحكام إلى البذخ واللهو والدعة والتواكل...، الأمر الذي انتبه إليه الخليفة يعقوب المنصور وحاول الحدّ منه بسنّ إصلاحاته المشهورة.

وفي ما يتصل بالأسس الاقتصادية للدولة والمجتمع الموحدي، فقد أقرّ المؤلف بصعوبة دراستها بعمق لعدم كفاية المعطيات المتوفرة. إلا أنه تتبع ما تيسّر منها في المصادر المتاحة، فتوقف عند مفهوم بيت المال الموحدي وعدّد مداخيله المختلفة والمتفاوتة بين فترة وأخرى: (الموارد الشرعية مثل الزكاة والأعشار والجزية. والموارد العرفية مثل الكُلف والاستجاشة. والوظائف الطارئة مثل المرْوَة (الهدية) والتضييقات والإنزال. والغنائم والخراج والمشاطرة والمصادرة والتغريم..)، معرّفاً بكل صنف منه، لينتقل إلى أوجه صرف مدخرات بيت المال، التي قسمها إلى ثلاثة أقسام:

- النفقات العسكرية: وتشمل عطاءات أهل السيف وأهل القلم، وهي عطاءات نقدية وعينية؛
- نفقات التشييد والبناء: أي تشييد القصور وبناء المساجد والدور وغيرها من المرافق؛
- النفقات الاجتماعية: وتشمل الزكوات والصدقات وأعمال البر والإحسان.

وخلص المؤلف في الأخير إلى أن الاقتصاد الموحدي يعتمد عل النشاط الفلاحي بدرجة كبيرة، ولا تؤدي فيه العملة النقدية إلا دوراً ثانوياً، وأن ممارسات الدولة في المصادرات والتغريم حال دون ظهور فئة اجتماعية دائمة مثل التجار أو الفلاحين، الشيء الذي يمنع استقرار الملكية ولا يحدث تراكماً للثروة.

أما الباب الثاني من هذه الدراسة المتميزة، فقد خصصه المؤلف، بفصوله الأربع، لتأثير الإصلاح الموحدي في البنيات الاجتماعية. وهكذا تطرق لوضعية المرأة الصنهاجية في العصر الوسيط، وما تتمتع به من حرية كبيرة، تجلى ذلك في بعض العادات الاجتماعية، التي رواها ابن بطوطة عن جنوب الصحراء، ومنها:

- السفور وعدم الاحتجاب عن الرجال، رغم أدائها الواجبات الدينية؛
- الاختلاط بين الجنسين؛
- التزام الزوج بالسكن قرب أهل زوجته من شروط الزواج؛
- ارتباط النسب والإرث بالأرحام من جهة الأم، فالأبناء ينتسبون لخالهم ويرثونه، ولا ينتسبون لأبيهم ولا يرثونه.

وقد ناقش المؤلف أصول هذه العادات وأسباب انتشارها في المجتمع الصنهاجي، جنوب الصحراء، فتوقف عند مكانة المرأة في العصر المرابطي، وإسهامها في الحياة العامة. لينتقل إلى وضعية الأسرة والمرأة شمال الصحراء، خلال القرون الهجرية الخمسة الأولى/ القرون 7-11م، ممهداً لذلك بنظرة في العصور القديمة، ومتوقفاً عند الكاهنة وما وسمت به تاريخ المنطقة في تلك الفترة. وفصّل القول بعد

ذلك عن المغرب الأقصى، من خلال أربع جهات هي: جهة بلاد القبلة، حيث سجلماسة قاعدة إمارة بني مدرار الصفرية؛ وجهة الشمال، وهي مجال الأدارسة؛ ثم إمارة بورغواطة؛ وأخيراً بلاد المصامدة. منتهياً إلى أن مكانة المرأة ووضعية الأسرة بصفة عامة كانت مريحة وفي وضع متقدم.

وختم المؤلف هذا الفصل بالحديث عن التحول السريع الذي حدث في العصر الموحدي (ق.6هـ/ 12م) من النسب الأمومي إلى الأسرة الأبيسية، راصداً خصائص هذا التحول وانعكاساته على المرأة والأسرة عموماً. ولم تفته الإشارة إلى أن الموحدين، وإن ساهموا في تغيير الشكل الأسري بالمغرب، فقد كان ذلك بالمدن بدرجة كبيرة، في حين بقيت بكثير من البوادي بعض تقاليد النمط القديم للأسرة.

وعقد المؤلف الفصل الموالي لآثار الإصلاح الموحدي في "تَقْبيلْتْ"، فتوقف عند دلالة الدالّ ووضعية المدلول قبل العصر الموحدي، مع الإقرار بصعوبة البث في الموضوع، لكنه أفاض في خصوصيات تنظيمات "تَقبيلتْ"، والتي لخصها في:

- ضعف أهمية الأنساب داخلها بسبب هيمنة الأسرة ذات النسب الأمومي؛
- تقسيماتها الفرعية المتميزة (الأخماس، والأرباع، والفرق والأجزاء..)، وهي التي اعتمدها الموحدون في تنظيماتهم؛
- خصوصية أعرافها وعاداتها الاجتماعية؛
- طرق تسييرها ووسائل تدبير أمورها.

وتحدث بعد ذلك عن التراتبية الاجتماعية داخل "تَقْبيلْتْ"، رغم اتجاهها التعادلي، مصنفاً إياها إلى ثلاث شرائح/ فئات، خاصة عند قبائل الرحل الزناتية والصنهاجية، وهي: الخُـلَّص، وهم نواتها الصلبة؛ ثم الأتباع، وهم أخلاط؛ وأخيراً العبيد.

وعن مدى إسهام الإصلاح الموحدي في تحويل "تَقبيلتْ" إلى القبيلة والى الأمة، توقف المؤلف عند مجموعة من العناصر، وخلص من خلالها إلى أن الموحدين لم ينجحوا في تحقيق هذا الهدف بشكل كامل، وذلك بسبب تبنّيهم هم أنفسهم النظام القبلي. فقد اكتفوا بإخضاع أغلب القبائل دون القدرة على تفكيك بنياتها وتنظيماتها، واقتصر أمر المهدي بن تومرت وبعض الخلفاء على إصدار توجيهات للحد من بعض الظواهر، مثل الإفراط في النزاعات الإثنية والأخذ بالثأر المفضيين إلى الاقتتال والفتن.

وفي ما يتصل بأثر الإصلاح الموحدي في التراتبية الاجتماعية، فقد عاد بنا المؤلف إلى "تِگَمّي" أو البيت والدار، باعتبارها النواة الأولى للجماعة، ففصّل في مفهومها وتركيبتها، لينتقل إلى كتلتي المجتمع الموحدي (كتلة الحاكمين وكتلة المحكومين)، مبرزاً الفوارق الاجتماعية بينهما، سواء في الجاه السياسي، وعلى المستوى القضائي، أوفي مجال المؤسسات (الشرطة والسجن) والسكن..، فكما أن لكتلة الحكام قضاءها الخاص، فلها أيضاً شرطتها وسجنها وسكنها المستقل، تمييزاً لها عن كتلة المحكومين. لافتاً انتباه القارئ إلى مفارقة عجيبة تتجلى في تفاوت الكتلتين في نسبة التزايد الديموغرافي، موضحاً أن كتلة الحاكمين تعرف تزايداً كبيراً مقارنة ببقية الرعية، وذلك بسبب احتكارها فائض الإنتاج الاقتصادي ومستواها المعيشي المرتفع ولتعدد الزوجات والتسرّي بالجواري..

وعاد المؤلف ليتحدث عن التنضيد الاجتماعي في كتلة الحكام (البيت الحاكم، بيوتات الأشياخ، عامة الموحدين والمصطنعين)، واصفاً العلاقة التي تجمع الكتلتين، المطبوعة بالتهميش والإذلال والاستعباد والتفقير..، الأمر الذي أحدث فجوة عميقة بينهما، توجت بالأزمة الاجتماعية الكبيرة.

ترجمت هذه الأزمة إلى عدة ثورات اختلفت في حجمها وحدّتها ومكانها وقياداتها..، فبادرت الدولة الموحدية إلى إصلاح الوضع الاجتماعي، خاصة في عهد يعقوب المنصور الذي حظيت مبادراته باستحسان الجميع، رغم محدوديتها، لكنها توجت بعدة انتصارات، وفي مقدمتها انتصار الأرك (591هـ/ 1195م).

لكن هذه الإصلاحات لم تتمكن من الحد من تفاقم الأزمة، فبدأت الدولة الموحدية تتفكك داخلياً، إلى أن كانت الهزيمة في موقعة العقاب (609هـ/ 1210م)، التي آذنت بنهاية الكيان الموحدي وتهاويه، وأجهزت على ما تبقى من آمال في النهوض ومعاودة الريادة.

يعتبر كتاب *الدولة والمجتمع في العصر الموحدي* لبنة مهمة في صرح إعادة قراءة تاريخ المغرب، في لحظة مهمة من لحظاته، والبحث عن الأسباب التي أدت إلى حلول العصبية المصمودية محل عصبيات حكمت الغرب الإسلامي قبلها، وكذا رصد آثار الإصلاح الديني الموحدي في البنيات الاجتماعية، وعلاقة الحكام بالمحكومين بوصفها نتيجة لتفاعل تلك البنيات...، ولو أُضفيت على الكتاب بعض اللمسات الفنية لكان في حلة أبهى، ومن ذلك -مثلاً- إرفاقه بملاحق تتضمن:

- خرائط توضيحية؛
- صور بعض الوثائق؛
- مسرد بالمصطلحات الحضارية؛
- مسرد بالمصطلحات الأمازيغية ومعانيها.
- جدول الثورات؛
- جدول المعارك.

الوافي النوحي